تأكيدًا لدورها في توسيع دائرة التعاون الأكاديمي والثقافي والحضاري بين الدول

مركز اللغات بجامعة الكويت احتفل بخريجي المنح الدراسية للعام الجامعي 2025/2024

صورة جماعية خلال حفل التخرج

الحضور وقوفا أثناء عزف النشيد الوطني

جانب من التكريم

تحت رعاية مدير جامعة الكويت أ.د. دينا مساعد الميلم ، نظمت جامعة الكويت ممثلة بمركز اللغات بكلية الآداب، وبالتعاون مع عمادة شؤون الطلبة حفل تخرج طلبة وطالبات منح مركز للغات للعام الجامعي 2025/2024، وذلك يوم الخميس 7 أغسطس 2025 في رحاب مدينة صباح السالم الجامعية ، بحضور القائم بأعمال عميد شؤون الطلبة أ.د. جاسم الحمدان ممثلا عن مدير جامعة الكويت أ.د. دينا مساعد الميلم، ومساعد نائب مدير الجامعة لخدمة المجتمع والمكتبات د. حامد سليمان الفريح، ومساعد العميد للشئون العلمية بكلية الآداب د. عيسى النشمي، والقائم بأعمال مدير مركز اللغات د. لميس أحمد البستان، ورئيس وحدة اللغة العربية للناطقين بغيرها في مركز اللغات د. خالد الفضلي، وعدد من سفراء الدول الشقيقة وأعضاء الهيئة الأكاديمية.

وجاء الاحتفال بهدف تأكيد دور جامعة الكويت في توسيع دائرة التعاون الأكاديمي والثقافي والحضاري بين جميع الدول، انعكاسًا لسياسة دولة الكويت الخارجية في التوسع الثقافي والحضاري.

وقال القائم بأعمال عميد شؤون الطلبة بجامعة الكويت أ.د. جاسم الحمدان «أرحب بجميع الحضور الكرام، وإنّنا اليوم نحتفل بتخرج كوكبة مشرقة من طلبة منح مركز اللغات، الذين أتوا إلينا من دول وقارات متعددة، حاملين معهم لغاتهم وثقافاتهم، وآمالهم الكبيرة، ليصبحوا اليوم جزءاً لا ينسى من قصة جامعة الكويت»، مشيراً إلى أن تجارب الطلبة والطالبات في جامعة الكويت لم تكن مجرد دراسة لغوية، بل كانت رحلة تبادل ثقافي وعلمي.

وأضاف أ.د. الحمدان «أنتم الآن سفراء للعلم، وسفراء لجامعة الكويت أينما ذهبتم، فاحملوا ما تعلمتموه هنا بكل أمانة وكونوا قدوة في التفوق والأخلاق»، موجهاً الشكر والتقدير لأعضاء هيئة التدريس بمركز اللغات بكلية الآداب لما بذلوه من جهد في توفير بيئة تعليمية مثالية قادرة على فتح آفاق جديدة من المعرفة والنجاح.

بدورها أكدت القائم بأعمال مدير مركز اللغات د. لميس أحمد البستان أن جامعة الكويت لم تألُ جهداً في توفير بيئة تعليمية مثالية للطلبة والطالبات من مختلف البلدان، حيث تم استقبال 120 طالبًا من 30 دولة مختلفة من جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعكس حرص دولة الكويت على أهمية التبادل المعرفي والثقافي، مضيفة أن مركز اللغات في جامعة الكويت لم يقتصر فقط على تعليم اللغة العربية، بل امتد ليشمل تشجيع الفرد على الاحترام والتسامح والإحساس بالهوية من خلال تقديم الدعم المتواصل، مشيرة إلى أن مركز اللغات نجح في دعم التواصل من خلال تبادل الثقافات والخبرات المختلفة في بيئة تعليمية وأكاديمية متميزة.

من جهته أشار رئيس وحدة اللغة العربية للناطقين بغيرها د. خالد الفضلي أن الاحتفال اليوم يعد فرصة متميزة للاطلاع على ثقافة الآخرين، مؤكدًا أن هذه الكوكبة التي سوف تتخرج في الكويت سيكونون سفراء للكويت في بلادهم، منوهاً بحرص جامعة الكويت على أن تكون حاضنة للتطور بمساهمتها في تنشئة جيل واعد من خلال توفير بيئة تعليمية حاضنة لكافة دول العالم، متمنيًا التوفيق والنجاح لجميع الطلبة الخريجين في مسيرتهم العملية.

وتخلل الحفل عرض مرئي لرحلة طلبة وطالبات المنح الدراسية بجامعة الكويت بمساندة ودعم الأساتذة والإداريين والمشرفين.

وفي ختام الحفل كرم مركز اللغات بكلية الآداب بجامعة الكويت مدير جامعة الكويت أ.د. دينا الميلم واستلم الدرع نيابة عنها القائم بأعمال عميد شؤون الطلبة أ.د. جاسم الحمدان، بالإضافة إلى تكريم الطلبة والطالبات الخريجين وتسليمهم شهادات التخرج.

تكريم خريجي إحدى الدول الصديقة

جانب من احتفال مركز اللغات بجامعة الكويت بخريجي المنح الدراسية

تكريم خريجي إحدى الدول الآسيوية

«الزور الشمالية»

باور السعودية ومؤسسة الخليج للاستثمار.

وسيستغرق تنفيذ المشروع ثلاث سنوات، ومدته ستكون 25 سنة من بدء التشغيل، علماً بأن المشروع سينفذ بنظام PPP، وفق حصص بواقع 40 في المئة للشركة المستثمرة، و50 في المئة للمواطنين الكويتيين، و10 في المئة للجهات العامة، التي يحق لها الاستثمار في هذا النوع من المشاريع.

وفي تصريح للصحافيين، عقب توقيع وثيقة الالتزام، أكد وكيل وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، د. عادل الزامل، ان الاتفاقية بمنزلة باكورة المشاريع الكبرى الضرورية لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة لمحطات الكهرباء في الكويت، لاسيما أن المشروع سيوفر ما يقدر بنحو 2900 ميغاواط، ونحو 100 مليون غالون، مما يجعلها أكبر محطة في تاريخ الكويت، متوقعاً أن يبدأ إنتاج هذه المحطة في يونيو 2028، مما سيؤدي إلى توسعة الشبكة الكهربائية في الكويت، وتوفير خدمة أفضل من الكهرباء والماء.

ولفت الزامل إلى أن المشروع سيعمل بنظام R/O «الموفر للطاقة»، وبالتالي ستكون تكلفة إنتاج الكهرباء والمياه أقل عن السابق، الأمر الذي سيساهم في تخفيض تكلفة الانتاج، مما سينعكس على ميزانية الدولة وتعرفة الرسوم في المستقبل القريب، مؤكداً في الوقت ذاته أن مشاريع الشراكة الجديدة ستتضمن جميعها خريطة طريق لالتزام الكويت بتقليل الانبعاثات الكربونية، بالإضافة إلى مشاريع الطاقة الشمسية والمتجددة، التي ستطرح في المستقبل القريب.

وأكد الزامل أن الوزارة بصدد الإعلان عن مشاريع مستقبلية جديدة، من بينها المرحلة الأولى من مشروع الخيران، والمرحلتان الثالثة والرابعة من مشروع الشقايا للطاقة الشمسية والمتجددة، ومشروع الشقايا 1 و2، بمعدل 1100 ميغاواط و500 ميغاواط على التوالي، مضيفاً أن المشاريع الحالية والمستقبلية هي التي ستخرج الكويت من مرحلة عجز إنتاج الطاقة الكهربائية بحلول صيف 2028، خاصة أن الوزارة لديها خطة موازية لتحديث محطات إنتاج الكهرباء القديمة، مثل محطة «الشعيبة الجنوبية» و«الدوحة الشرقية»، وغيرهما.

وحول مشروع «الشقايا» الموقع مع الجانب الصيني، أكد الزامل ان المشروع حاليا في مرحلة قيد إعداد الدراسة الفنية من قبل الجانب الصيني مع الهيئة العامة للاستثمار، معرباً عن أمله في أن يتم الانتهاء من الدراسة خلال الاشهر القليلة المقبلة، على أن يدخل المشروع الخدمة خلال عام 2028.

أضاف أن الوزارة وقعت مذكرة التفاهم مع الجانب الصيني بتاريخ 17 مارس الماضي، مع إعطائهم مهلة 6 أشهر قابلة للتجديد، متوقعاً ان يتم توقيع عقد التنفيذ خلال الربع الأول من 2026.

من جانبها، أكدت المديرة العامة لهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتكليف، أسماء الموسى، أن وثيقة الالتزام الموقعة مع تحالف شركة «أكوا باور» ومؤسسة الخليج للاستثمار، تعتبر بمنزلة نقلة نوعية لإنتاج الطاقة والكهرباء في الكويت، لاسيما أن المشروع يمثل محطة محورية ضمن استراتيجية الدولة لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء والمياه، ودعم استقرار الشبكة الكهربائية الوطنية، وتعزيز جاهزيتها لمواكبة مشاريع التنمية المستقبلية، كما يعكس المشروع التوجّه الحكومي نحو إشراك القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية، والاستفادة من خبراته في مجالات التصميم والتنفيذ والتشغيل، بما يسهم في خفض التكاليف، وتسريع الإنجاز، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، إلى جانب جذب الاستثمارات الأجنبية، وتمويل مشاريع تنموية كبرى داخل البلاد.

وأكدت الموسى أن هذا المشروع يعتبر ثاني مشاريع مجمع الزور لإنتاج الطاقة وتحلية المياه، حيث تصل طاقته الإنتاجية إلى ما لا يقل عن 2700 ميغاواط، باستخدام تقنية الدورة المركبة، إلى جانب قدرة تحلية تبلغ 120 مليون غالون إمبراطوري يومياً، كما يمثل المشروع أحد أضخم مشاريع الهيئة حتى اليوم، إذ تبلغ قدرته الإنتاجية نحو ضعف ما تم إنجازه في المرحلة الأولى من مشروع الزور الشمالية، وبالإضافة إلى كل ذلك يحظى المشروع بدعم تمويلي من مجموعة من البنوك المحلية والعالمية، بتكلفة تتجاوز مليار دينار، مما يعكس مستوى الثقة العالية، التي تحظى بها بيئة الاستثمار والشراكة في دولة الكويت.

وقالت إن مدة المشروع ستكون 25 سنة من بدء التشغيل، علماً بأن المشروع سينفذ بنظامPPP، وفق حصص بواقع 40 في المئة للشركة المستثمرة، و50 في المئة للمواطنين الكويتيين، و10 في المئة للجهات العامة التي يحق لها الاستثمار في هذا النوع من المشاريع.

أضافت أن خطوة توقيع وثيقة الالتزام سيتبعها تأسيس شركة المشروع من قبل التحالف الفائز، لتبدأ فيما بعد مرحلة توقيع عقود الشركة للبدء في مرحلة التنفيذ الفعلية، مبينة أن مرحلة البناء والتشغيل ستكون 3 سنوات، ومن ثم التشغيل التجاري وطرح الاسهم للاكتتاب، علما بأن هيئة مشروعات الشراكة هي التي ستكتتب نيابة عن المواطنين بنسبة 50 في المئة بمجرد تأسيس الشركة.

وأكدت الموسى أن مشروع أم اليهمان أصبح جاهزا تقريبا، حيث وصلت نسبة إنجاز المشروع 99 في المئة، موضحة أن حصص المشروع موزعة بواقع 40 في المئة للشركة المستثمرة، و50 في المئة للمواطنين الكويتيين، و10 في المئة للجهات العامة، التي يحق لها الاستثمار في هذا النوع من المشاريع.

وأوضحت أن الهيئة لديها عدد من المشاريع الجديدة، من بينها: مشروع الخيران، الذي سيتم الإعلان عنه الشهر المقبل، ومشاريع أخرى للطاقة المتجددة، منها «الشقايا» و«الدبدبة»، التي تطرحها هيئة الشراكة بالتعاون مع وزارة الكهرباء، وهي المشاريع التي دخلت مرحلة التأهيل والطرح.

من جهته أكد سفير خادم الحرمين الشريفين لدى البلاد الأمير سلطان بن سعد ال سعود أمس الأحد أن مشروع محطة الزور الشمالية امتداد للشراكات الاستراتيجية وجزء من التكامل الاقتصادي بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الأمير سلطان بن سعد لـ «كونا» على هامش توقيع وثيقة التزام تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة لمشروع محطة الزور الشمالية بالتعاون مع هيئة مشروعات «الشراكة» بين القطاعين العام والخاص ووزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وتحالف يضم شركة «أكوا باور» ومؤسسة الخليج للاستثمار.

وأشاد بالعلاقات الثنائية التاريخية بين البلدين الشقيقين في كافة الأصعدة واصفا ايها بـ«المصير والمستقبل الواحد».

وقال ان تحالف شركة «أكوا باور» في تنفيذ المشروع يدل على كفاءتها خاصة أنها تعد من أكبر الشركات السعودية في مجال الطاقة علاوة على ثقة القيادة الكويتية فيها مؤكدا حرص القيادة السعودية على دعم وتطوير الشركات وخلق فرص للمنافسة على المسارات العالمية.

ويتولى التحالف بموجب الاتفاق مسؤولية تصميم وتمويل وبناء وتشغيل وصيانة وتحويل المشروع الهادف إلى إنشاء محطة متكاملة لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، عبر تأسيس شركة مساهمة في إطار أحكام القانون رقم «39» لسنة 2010 بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائي وتحلية المياه وتعديلاته والقانون رقم «116» لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين.

حضر توقيع الوثيقة وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية، ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة الدكتور صبيح المخيزيم، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى دولة الكويت الأمير سلطان بن سعد، ومسؤولون من وزارة «الكهرباء والماء» وهيئة «الشراكة» وممثلو شركات التحالف.

تتمات

«الداخلية» تسقط

وأوضحت «الداخلية» في بيان صحفي صادر عن الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني، أن تفاصيل القضية تعود إلى تلقي بلاغ من هيئة الاتصالات يفيد بتعرض شبكات الاتصال لهجمات سيبرانية، حيث باشرت الفرق الأمنية على الفور عمليات البحث والتحري.

أضافت أنه بعد تتبع مصدر الهجمات تبين أنه من أجهزة إلكترونية متطورة، مكنت العصابة من اختراق الشبكات وبث رسائل احتيالية مكثفة تنتحل صفة بعض المصارف، بهدف سرقة بيانات الحسابات البنكية والاستيلاء على الأموال.

وأكدت انه تم تحديد مصدر الإشارات المشتبه بها والتي تبين أنها صادرة من إحدى المركبات في منطقة السالمية، مشيرة إلى ان الاجهزة الأمنية انتقلت على الفور إلى الموقع، حيث تم رصد المركبة المشبوهة، وأثناء محاولة استيقافها حاول قائدها الهروب مما أدى إلى اصطدامه بعدة مركبات، إلا أن رجال المباحث تمكنوا من ضبطه بعد مقاومة شديدة.

وذكر البيان انه بعد تفتيش المركبة عثر بداخلها على أجهزة إلكترونية متطورة وأدوات فنية متنوعة، تم مواجهة المتهم بها، حيث اقر بمشاركته مع آخر في اختراق شبكات الاتصالات وإرسال رسائل احتيالية تنتحل صفة المصارف وشركات الاتصالات.

وأشار إلى استكمال عمليات البحث والتحري والتي تم من خلالها تحديد الموقع، الذي أدى إلى ضبط متهم آخر وبتفتيش مقر إقامتهما عثر على أجهزة إضافية ووسائل فنية تستخدم في تحليل البيانات المخترقة، وقد تمت إحالتهما والمضبوطات إلى جهة الاختصاص لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهما.

وشددت «الداخلية» على مواصلة جهودها في حماية الأمن السيبراني للدولة والتصدي بحزم لجرائم النصب والاحتيال الإلكتروني التي تستهدف المواطنين والمقيمين.

المد العالمي

لاحتلال غزة، مؤكدة أن القطاع «يجب أن يكون جزءاً من دولة فلسطين بجانب الضفة الغربية والقدس الشرقية». وجاء ذلك في بيان مشترك لوزراء خارجية أيسلندا وأيرلندا ولوكسمبورغ ومالطا والنرويج، والبرتغال، وسلوفينيا، وإسبانيا.

وقال الوزراء إنهم «يدينون بشدة الإعلان الأخير لحكومة إسرائيل عن تكثيف الاحتلال والهجوم العسكري، بما في ذلك في مدينة غزة»، محذرين من أن قرار احتلال غزة «لن يؤدي إلا إلى تعميق الأزمة الإنسانية، وتعريض حياة الرهائن المتبقين للخطر».

وتابع الوزراء: «نرفض رفضاً قاطعاً أي تغييرات ديمغرافية أو إقليمية في الأرض الفلسطينية المحتلة»، مؤكدين أن «الإجراءات في هذا الصدد تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي». وشدد البيان على أنه «يجب أن يكون قطاع غزة جزءًا لا يتجزأ من دولة فلسطين، إلى جانب الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية».

من جانبها، حذرت مفوضة الاتحاد الأوروبي للمساواة وإدارة الأزمات حاجة لحبيب أمس، في منشور للمسؤولة الأوروبية على منصة إكس، من توسيع إسرائيل عملياتها العسكرية لاحتلال كامل قطاع غزة، مؤكدة أن ذلك «من شأنه أن يفاقم الوضع الكارثي».

وأشارت لحبيب إلى أن قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر بتوسيع الأنشطة العسكرية في غزة من شأنه أن «يزيد من تفاقم الوضع الكارثي أصلاً» في المنطقة.

أضافت: «وقف إطلاق النار الفوري أمر ضروري، إلى جانب الإفراج غير المشروط عن جميع الأسرى وتقديم المساعدات الإنسانية على نطاق واسع مع الامتثال الكامل للقانون الإنساني الدولي». وأكدت أنه «لا يوجد خيار آخر» سوى حل الدولتين، لمعالجة الوضع الراهن.

يأتي ذلك فيما انضمت النمسا وفرنسا وكندا والنرويج، أمس الأول السبت، إلى بيان مشترك وقعت عليه ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وأستراليا ونيوزيلندا، يدين قرار إسرائيل شن عملية عسكرية واسعة النطاق لاحتلال قطاع غزة بأكمله. وعقب إقرار المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر «الكابينت» خطة «تدريجية» لاحتلال قطاع غزة بالكامل، أصدرت ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وأستراليا ونيوزيلندا، الجمعة، بياناً مشتركاً أدانت فيه «القرار الذي يشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي». وأفادت «الأناضول»، السبت، بأنّ النمسا وفرنسا وكندا والنرويج وقّعت أيضاً على البيان.

وأكد البيان أنّ الخطوة الإسرائيلية من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية، وتعريض حياة الأسرى الإسرائيليين للخطر، وزيادة مخاطر النزوح الجماعي للمدنيين الفلسطينيين من القطاع. ولفت البيان إلى أنّ «الخطط التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية تحمل خطر انتهاك القانون الإنساني الدولي، وأي محاولة للضم أو توسيع المستوطنات تمثل انتهاكاً للقانون الدولي».

كما دعا البيان المجتمع الدولي إلى بذل ما بوسعه من أجل التوصّل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، خاصة في ظل أسوأ سيناريو هو خطر المجاعة الذي يهدد غزة، بما يسمح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل عاجل ودون عوائق. وشدد البيان على أنّ الوضع الإنساني في غزة لا يزال كارثيا، وطالب الحكومة الإسرائيلية بإيجاد حلّ عاجل لتغيير نظام تسجيل منظمات الإغاثة الدولية، حيث إن استبعاد هذه المنظمات سيكون «إشارة مروعة».

وأكد ضرورة تنفيذ حل الدولتين باعتباره السبيل الوحيد لضمان عيش الإسرائيليين والفلسطينيين معاً في سلام وأمن وكرامة. واعتبر أنّ «الحل السياسي القائم على حل الدولتين يتطلب نزع سلاح حركة حماس بالكامل، واستبعادها من أي شكل من أشكال الإدارة في قطاع غزة، مع منح السلطة الفلسطينية دوراً مركزيا».